



**تجربة جديدة تأسست على إنقاذ الدولة العراقية القديمة، تلك هي تجربة الإدارة الجديدة للمحافظات ومجالس المحافظات والمجالس البلدية، خارج إطار الشكلياتية الإدارية السابقة، واتخذت منحى جوهرياً في (حلقة) الترابط المركزي الشديد بين السلطة المركزية والمحافظات، ومن البديهي أن تنشأ عن هذه (الحلقة) إشكالات التجريب الإداري والسياسي معاً، في ظل أوضاع تعج بصراع الأفكار والاتجاهات والرؤى المتنوعة لمستقبل العراق.**

**(المدى) التقت سبعة محافظين: (البصرة، ديالى، الديوانية، ذي قار، واسط، النجف، نينوى) ووجهت اليهم ثلاثة أسئلة، تتعلق بعملهم وعلاقتهم بالمركز وقضية الفساد الإداري، وهي كما نرى، أهم محاور عمل المحافظ في المرحلة الراهنة، واختارنا أن نرتب الاجابات حسب تسلسل الحروف الابجدية، والاسئلة التي اجاب عنها السادة المحافظون مشكورين هي:**



## (١) تاور سبعة محافظين

# التخصيمات المالية والوضع الأمني والفساد الإداري مثلت موت لأي مشروع



محافظ الديوانية



محافظ ديالى



محافظ البصرة



محافظ واسط



محافظ النجف



محافظ ذي قار

**محافظ البصرة: العلاقة بين المحافظ ومجلس المحافظة غير واضحة المعالم**  
**محافظ ديالى: أجلنا خطط الاسكان بسبب الوضع الأمني**  
**محافظ الديوانية: مافائدة الخطط في ذلك انعدام التخصيصات المالية**  
**محافظ ذي قار: أطالب الحكومة بانصاف محافظة الشهداء والمحرومين**  
**محافظ النجف: لاتوجد لدينا مشاريع لكي تكون وهمية!**  
**معاون محافظ نينوى: مشاريعنا نظيفة وحققنا ٥٠٪ من الخطة**  
**محافظ واسط: المشاريع الوهمية بدأت تظهر لدينا وسنتقصها اثرها**

القانونية وتنظيف دوائر المحافظات من العناصر غير النظيفة التي لاهم لها سوى الاستفادة من ضعف أجهزة الرقابة للحصول على أكبر قدر ممكن من الفائدة المالية غير المشروعة. الهم الثالث، هو الوضع الأمني ويرغم اختلاف حالاته من محافظة الى اخرى، الا انه اصبح عائقاً خطيراً، امام تنفيذ الخطط والمشاريع، وحتى المحافظات التي تتمتع بهدوء نسبي أمنياً يمنع الهاجس الأمني الكثير من الشركات الاجنبية بل حتى رؤوس الاموال العراقية من النزول بثقلها المالي والفني للمساهمة بالاعمار. الفريب في الامر، ان بعض المحافظين الذي اكدوا في اجاباتهم ان الوضع الامني جيد في محافظتهم شكوا من ضعف كل اشكال الاعمار، ولا أحد يدري لماذا لاتتم عمليات اعمار كبرى في هذه المحافظات الامنة التي من شأنها استقطاب جزء من البطالة في المحافظات القريبة منها (الديوانية وذي قار والبصرة) انه مجرد سؤال!

فيما يتعلق بالعلاقة بين المحافظ ومجلس المحافظة والمركز، اختلفت الاجابات فهناك محافظ يقول (هم مني وانا منهم) واخر يعترف بضعف طبيعة العلاقة لا مع المجلس ولا مع المركز، الملفت للانتباه ان محافظ النجف يعترف بان خطته كثيرة ويده قصيرة وان مصادر التمويل غير موجودة. علاقته مع المجلس غير واضحة وليس لديه مشاريع!! السؤال هو، بماذا يقوم السيد محافظ النجف؟

المطلوب بوجه عام اعادة قراءة ملفات المحافظات، وايجاد وسائل مبتكرة وابداعية للاجابة عن الكثير من الاسئلة بالنسبة لنا نقول بكل وضوح، الاصدقاء كثيرون والشعب العراقي قادر على ان يبني بلده ويازمناً قياسية ولسنا في مجال الخوض في التفاصيل فهذا من شأن اصحاب الاختصاص، لكننا نسال امام مثل هذه الحالات: هل نقف مكتوفي الايدي نشكو العوائق؟ ام نعمل بطريقة اخرى، بعد ان ثبت ان نتائج الاداء المؤسساتي منذ ٤/٩ وحتى الان قد احرز نتائج اقل من المتوقع بكثير؟

جيدة، فانا عضو في المجلس وقد انتخني المجلس لهذا المنصب ولذلك نعتبر أنفسنا كخلية واحدة في العمل، وعلاقتنا بوزارة الداخلية جيدة ايضا، برغم ارتباط المحافظة بوزارة البلديات..

لمحاربة الفساد، شكلنا عدة لجان تحقيقية في كل حالة فساد مشخصة بالتعاون مع المفتش العام ولجنة النزاهة، والتحقيقات جارية الان للقضاء على الفساد الإداري والمالي والحد من تغلغله في دوائر المحافظة.

**المشكلات والمخاوف**

في قراءة متأنية لاجابات السادة المحافظين نستطيع وضع اليد على هموم مشتركة تشكل عائقاً حقيقياً امام اي إنجاز أو خطة أو وضع رؤية مستقبلية عمل هذه المحافظات.

أول الهموم بكل بساطة، هو التخصيصات المالية. الاجوبه اوضحت ان لكل محافظ خططا لتطوير محافظته لكنه يعاني من ضعف على ما يبدو قد استسلم لهذا القدر وعلق اعماله وبرامجه بانتظار الفرج والبعض الآخر عمل بالمكن ويشكو من نوعية الانجاز. محافظ ديالى هو الوحيد الذي استطاع ان يستحصل بعض الاموال من القوات المتعددة الجنسية لانجاز بعض المشاريع، وهي حالة مؤقتة لا ينبغي لها ان تدمر. محافظ الديوانية يسأل أساساً ما فائدة الخطط في غياب وسيلة التنفيذ؟

ان الحكومة العراقية ينبغي ان لا تنظر الى هذا الامر من وجهة نظر خدمية أو اقتصادية بحته لان هذا التصغير يشكل احد روافد الارهاب، وهذا يقود حتماً الى استفحال هذه الحالة من قبل الجماعات الارهابية لتجنيد الشباب في تنفيذ خططهم الاجرامية.

ثاني الهموم المشتركة هو الفساد الإداري والمالي فهناك اعتراف عام بوجود مثل هذه الافة القائلة وربما تكون الجناح المدني للإرهاب في بلدنا، ويرغم القول بتشكيل اللجان لمحاربة الفساد المالي لكن الواضح من الاجابات، ان هذه الافة قد تمكنت من الجسد الإداري لدوائر الدولة، والمحافظات منها طبعاً، والمطلوب على ما نرى هو تشديد الاجراءات العقابية

قصيرة).  
وأضاف: دعني أسأل سؤالاً وأجيب عنه من اين تأتي مصادر التمويل؟ اولاً: من الخطة السنوية وهي خطة قاصرة ولا تفي بمتطلبات المرحلة، ثانياً: هيئة الاعمار بمجلس الوزراء وهي غير موجودة بسبب الوضع المؤقت لكل شيء، ثالثاً: القوات المتحالفة وعلى ما يبدو فهي غير مقتنعة بالمحافظ المنتخب، رابعاً: الموارد المالية المحلية عائدات الزوار وهذه حالة غير موجودة الان!!

وعلاقتنا مع مجلس المحافظة والتشكيلات الأخرى بصراحة غير واضحة وتحتاج الى توضيح، أما في المشاريع فلا توجد لدينا مشاريع لكي تكون وهمية أو غير وهمية على الأقل في فترة تسلمى المنصب حالياً!

**معاون محافظ نينوى ليت احمد العثمان: حققنا ٥٠٪ من الخطة!**

لدينا خطط لتطوير المحافظة ولكن بماذا نفذها فليس لدينا تخصيصات مالية تكفي لتنفيذ المشاريع ولم نستطع ان نحقق من خططنا سوى ٥٠٪ فقط والسبب هو الوضع المالي.

اما بخصوص علاقتنا مع مجلس المحافظة وبقيّة دوائر الدولة، فهي واضحة والحمد لله!!

فيما يتعلق بالمشاريع الوهمية فأقول: ان المشاريع التي تنبثق عن ديوان المحافظة لا ينطبق عليها مثل هذا التوصيف لكن في بعض الاحيان، توجد مشاريع تقوم بها قوات التحالف بدون الرجوع الى المحافظة قد تكون تخصيصاتها مبالغ فيها.

**محافظ واسط لطيف حمد الطورفة: الخدمات ضعيفة والاقتصاد جيد**

استطيع القول، ان عملنا ليس بالمستوى المطلوب، بسبب ضعف الامكانيات والميزانية المالية لم نعط الا الجزء القليل للخدمات كالصحة والسكان والوضع الأمني جيد والحمد لله فمحافظتنا تعتبر من أكثر المحافظات أماناً، بسبب تضافر جهود الجميع من الجيش العراقي والشرطة ووعي المواطن وحرصه على الاسهام في استتباب الامن.

المشاريع الوهمية بدأت تظهر عندنا هذا صحيح، ولا ننكر وجود الكثير من المعوقات لمحاربة مثل هذه الظاهرة، ولكننا نعمل بالممكن.

علاقتي كمنصب بمجلس المحافظة

ووزارة الداخلية فاعتقد بان المعرفة الواضحة للواجبات والصلاحيات تفرز علاقة واضحة لاغيار عليها، وعندما تغيب هذه المعرفة تكون العلاقة مبهمه.

المشاريع الوهمية والفساد الإداري امور موجودة ومتداولة بين الناس بالنسبة لنا شكلنا مجلس اعمار في المحافظة وظيفته الاشراف على جميع المشاريع وقد حقق نتائج جيدة.

**محافظ ذي قار عزيز كاظم علوان:**  
شكلنا لجاناً لمحاربة الفساد الإداري خططنا عديدة، لكن مستوى الخدمات ليس بالمستوى المطلوب، لعدم وجود تخصيصات مالية كافية، لقد عانى المواطن في هذه المحافظة كثيراً من النظام السابق، وهو يعاني المعاناة نفسها اليوم.

أمنياً وضعنا خطة متكاملة ووضع المحافظة جيداً، وهناك تنسيق وتعاون بين الشرطة والأجهزة الأمنية والجيش العراقي.

في المشاريع الخدمية التي حققناها من بناء مدارس ومراكز صحية وتعبئة طرق، لكنها ليست بالمستوى المطلوب بسبب انعدام الخدمات في عهد النظام السابق وانا اطالب ان نعامل بشكل منصف مع سائر المحافظات فتخصيصاتنا المالية ضعيفة جداً.

علاقتي مع مجلس المحافظة جيدة جداً ونعمل كوحدة متكاملة في الرأي والاهداف لخدمة المحافظة وهي مسؤولية كبيرة وأكرر: نطالب الحكومة بالاهتمام بمحافظتنا الشهداء والمحرومين.

أما بالنسبة للمشاريع الوهمية فلا نعاني منها، الامور تتم الان وفق الضوابط، فهناك مجلس اعمار وحول الفساد الإداري، فقد شكلنا لجاناً لمتابعة كل الدوائر وأجهزة الشرطة أيضاً، كما تمت تسمية مديرين جدد ومسؤولين لادارة دوائر المحافظة، واستطعنا بهذا العمل إعادة مئات الملايين من الدنانير الى خزانة المحافظة.

**محافظ النجف أسعد أبو كلث: الخطط كثيرة واليد قصيرة!!**

إجابة السيد محافظ النجف على الشق الاول من السؤال الاول ينطبق عليها المثل العربي (خير الكلام ما قل ودل) فقد اختصر الجواب بخمس كلمات: (الخطط كثيرة ولكن اليد

ونحاول تفعيل دور مجلس الاعمار والتنمية للإرتقاء باداء التنفيذ، واستطعنا الحصول على اموال من القوات الحليفة، وقمنا بتنفيذ بعض المشاريع البلدية وصيانة مشاريع الماء، والمجاري، ولدينا خطة للاسكان، اجلناها بسبب الظرف الأمني، فمحافظة ديالى لها خصوصية في هذا الموضوع، بسبب وضعها الجغرافي، فهي قريبة من بغداد ومتاخمة لمحافظات شمالية، ولدينا حدود طويلة مع الجارة ايران، فضلاً عن التركيبة الثقيلة للنظام القبوري، اذن مشكلتنا في حدود السؤال هي: الأمن والمال، علاقتنا واضحة مع مجلس المحافظة إستناداً الى أوامر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٧١ وتقوم على أساس فهم الصلاحيات أما العلاقة مع وزارة الداخلية والتشكيلات الأمنية الأخرى فهي قائمة على أساس مرحلي ونطالب بتفعيل دور قوى الامن وتوجيه هذه الأجهزة بأهمية ارتباط واجباتها بتوجيهات المحافظة.

وحول الفساد الإداري فإنه أفة كبيرة تنخر بالدولة العراقية وان امر معالجة هذه الافة لا يتوقف على جهة بعينها، اذ ينبغي للمواطن ان يشارك في العلاج حتى اعلى الحلقات مع اشباع الأجهزة الرقابية بصلاحياتها وعدم التساهل في قضايا الفساد التي يتم كشفها.

**محافظ الديوانية فهد جليل: ما فائدة الخطط!!**

حول الخدمات والخطط أستطيع القول انه عندما تطبق القوانين الجديدة القائمة على اساس اللامركزية تستطيع المحافظة ان تضع خطة لتطوير الخدمات أما ان توضع الخطة بكاملها من قبل الوزارة فهذا يتقاطع مع خطط المحافظة، لان لكل محافظة خططها الخاصة، ولكن مافائدة وضع خطة لا تتوفر لها تخصيصات مالية؟ على المستوى الصحي الخطط محدودة والسبب هو نفسه، اما أمنياً فهو الجانب الوحيد الذي استطعنا ان نطبق خطته واصبح المواطن في محافظتنا يعيش بأمان، معوقات العمل كثيرة، منها على سبيل المثال رغبة الوزارات في تجسيد مفهوم المركزية الشديدة، وهذا داء عضال يعرقل حريتنا في الحركة.

أما العلاقة مع مجلس المحافظة

عاصر القيسي  
يحيى الشم  
عبد الزهرة المشداوي  
تصوير: نهاد العزاوي

أولاً: هل وضعتم خطة لتطوير الجوانب الخدمية والاسكاني والصحي والأمني؟ ماالذي تحقق من هذه الخطة وماهي معوقات التنفيذ؟

ثانياً: هل العلاقة، واضحة بين منصب المحافظ من جهة وبين مجلس المحافظة ووزارة الداخلية والتشكيلات الأمنية من جهة اخرى؟

ثالثاً: يجري الحديث في اغلب المحافظات عن فساد إداري يؤدي الى مشاريع وهمية أو عقود مبالغ فيها، ينجم عنها صرف اموال طائلة دون أرواح لهذا الصرف، ما تعليقكم؟ وماهي اجراءاتكم لمواجهة حالات الفساد الإداري والمالي؟

فكانت هذه الاجابات:

**محافظ البصرة محمد مصعب: ضعف التخصيصات المالية**

بالنسبة للسؤال الاول، نعم وضعت عدة خطط لتطوير كل هذه الجوانب وننتظر التخصيص المالي لكي نياشر وبصورة صحيحة تنفيذ الخطط الضرورية وقد استطعنا انجاز بعض برامجنا، ولكن الأداء كان بطيئاً والسبب التخصيصات المالية.

إما عن علاقة المحافظ بالأجهزة الأخرى، فالحقيقة ان العلاقة بين المحافظ ومجلس المحافظة غير واضحة المعالم والتعاون هو بين وزارة الداخلية والتشكيلات الأمنية وهو تعاون جيد انعكس على الوضع الأمني وهذا مايشهد به الجميع.

وحول الفساد الإداري أستطيع ان اقول اننا استطعنا ان نحد من المشاريع الوهمية والعقود المبالغ فيها واستطعنا تقويم هذه المشاريع بصورة صحيحة ومراقبتها بدقة، وهناك اجراءات مستمرة لمعاقبة المتعهدين أو الذين يسهمون بإشاعة الفساد الإداري.

**محافظ ديالى رعد رشيد ملا جواد: الأمن والمال!**

فيما يتعلق بالخدمات، لدينا خطط متكاملة للنهوض بالواقع الخدمي والصحي من جهة والأمني من جهة اخرى كمحورين اساسيين، لدينا تصور واضح لتنفيذ خططنا، لكن هذا الامر يتوقف على التخصيصات المالية،